العنوان:	السياسة الخارجية المغربية: إيران نموذجاً
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	نعوم، عبدالفتاح
المجلد/العدد:	ع150
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	شتاء
الصفحات:	127 - 142
رقم MD:	625427
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المغرب ، السياسة الخارجية ، إيران، العلاقات الدولية ، المذاهب السياسية ، الصراع السياسي ، الإصلاح السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/625427

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية المغربية

إيران نموذجا

عبد الفتاح نعوم (•)

مقدمة

يركز معظم الدراسات والأبحاث حول السياسة الخارجية المغربية [1] على الأطر القانونية والدستورية التي تتحكم في عملية صنعها، والتي تعطي موقعا مميزا للملك باعتبار التأويل الموسع الذي يكتسيه موقع إمارة المؤمنين الممنوح له دستوريا [2]، ويتضح ذلك سواء أثناء دراسة شبكة القنوات التي يمر منها القرار في السياسة الخارجية المغربية أو أثناء دراسة المواضيع التي تتناولها السياسة الخارجية المغربية ، كالسياسة الإفريقية للمغرب أو السياسة العربية أو السياسة الخارجية المغربية تجاه القارتين الأوروبية والأميركية. لكن ما تغفله معظم تلك الأعمال هو طبيعة السلوك في السياسة الخارجية المغربية ، والذي هو ذو ارتباط وثيق بتركيبة النخب المسؤولة عن عملية الصنع تلك. بحيث أن ميزان القوى الداخلي والخارجي هو الذي يتحكم في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية المغربية.

فالملك في المغرب ليس مجرد مسؤول عن إدارة شؤون البلاد، وليس فقط حاملا لمضمون هوياتي مغربي تراكم عبر القرون. بل هو ممثل لشبكة مصالح ضخمة ويمتلك استثمارات كبيرة ممتدة على مساحة المغرب ، وبحكم موقعه الاقتصادي ذلك يمتلك امتيازات كبيرة في السياسة ، وهذه بدوره تمارس لتحصين مصالحه في الاقتصاد. ولها هذه الخاصية التي تتقاسمها الملكية في المغرب مع بعض الملكيات والإمارات الأخرى في المشرق ، وهي التي كانت في اصطدام مباشر مع شعارات حركة 20 شباط/فبراير [3].

فمن الطبيعي أن تكتسب سلطات الملك مكانة مركزية في نظام الحكم في المغرب [4]، وبالتالي يكون له بالغ التأثير في صوغ السياسات الداخلية والخارجية [5]، و هذا الدور المحوري للملك يجعل مختلف الفاعلين المؤثرين في صنع القرار بالمغرب قريبين من الملك، ومرتبطين بالتوجهات التي يرسمها. بل إن ما يصدق على القرارات ذات الصلة بالسياسة الداخلية يصدق على السياسة الخارجية أيضا، ويتعلق الأمر بالارتجالية والأمزجة وردود الأفعال غير المدروسة ، وذلك ناجم عن اضطلاع مؤسسات وجهات بعينها قريبة من الملك مثل مديرية المستندات والتوثيق والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية ، بمهام نقل المعلومات وتقدير القرارات والدفع صوب اتخاذها، وهي أليات يصعب استجلاؤها أو الاطلاع على سبل سيرها[6].

(•)أستاذ في جامعة محمد الخامس ، الرباط، المغرب .

نعالج السياسة الخارجية هنا باعتبارها امتدادا للسياسة العامة لدولة ما، والأسلوب الذي تتبعه لتسيير علاقاتها مع الكيانات الأخرى خارج حدودها سواء أكانت دولا أم منظمات [7]، ونميز في هذا الصدد بين الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية ، وبين السلوك الخارجي العملي [8]، وهو السلوك الذي يتأثر بشكل كبير بالتركيبة النفسية والاجتماعية والخلفية الثقافية لمن يتخذ القرار، ولذلك نلمس تميزا في السياسات الخارجية للدول من مسؤول إلى أخر ومن قائد إلى أخر.

وارتباطا بذلك سنحاول في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المغربية ، وعلى العوائق البنيوية الكامنة فيها. فسياسة المغرب الخارجية إلى جانب اتسامها بالبرغماتية وتأثرها بمجريات تحولات النظام الدولي ، تمتاز بالانفعال وبالتبعية. وسنحاول تبيين ذلك من خلال نموذج علاقات المغرب مع إيران ، والتي تميزت بالشد والجذب منذ الثورة الإسلامية عام 1979 إلى اليوم .

إشكالية الدراسة

إلى أي حد يمكن اعتبار السياسة الخارجية المغربية اتجاه إيران سياسة تابعة لأجندات إقليمية ودولية ، وهل هي سياسة ردود أفعال غير مدروسة وغير مبررة على نحو عقلاني، وكيف يظهر ذلك من خلال العلاقة بين المذهبي والسياسي ضمن محاورها.

فرضية الدراسة

السياسة الخارجية المغربية اتجاه إيران دليل على أن تلك السياسة الخارجية المغربية موسومة بالارتهان لأجندات إقليمية ودولية ، وبأنها سياسة ردود الأفعال غير المدروسة وغير المبررة ، والعلاقة بين الديني والسياسي ضمن محاورها هي التي تختزن تلك السمات .

منهج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج النسقي أو منهج تحليل النظم وتحديدا على نموذج ديفيد ايستون، ومؤداه أن لكل نظام سياسي بيئة تتضمن المدخلات التي هي المشاكل والمخرجات التي هي النتائج وردود الأفعال على المشاكل ، والتغذية العكسية التي تجعل الحلول تتحول إلى مشاكل جديدة [9]، وبناء على ذلك سنتعامل مع السياسة الخارجية المغربية اتجاه إيران كمخرجات للعلبة السوداء للنظام في المغرب ، ونتعامل مع المعطيات والأحداث التاريخية كمدخلات ، من أجل بناء نسق من الأحكام على السياسة الخارجية المغربية في بعدها العملي ، وبطرح العملي فيها من المعلن ، للوصول إلى صافي السياسة الخارجية المغربية ، بعد تفكيك شفرات العلاقة بين الديني والسياسي ضمن محاورها ومحطاتها.

محاور الدراسة

سنتطرق إلى الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: تاريخ من العلاقات غير المستقرة بين المغرب وإيران .

ثانيا: القطيعة بين المغرب وإيران بين المذهبي والسياسي.

- خلاف مذهبي؟
- خلاف سياسي؟

ثالثا: التحولات الراهنة وأفاق العلاقة بين المغرب وإيران .

أولا: تاريخ من العلاقات غير المستقرة بين المغرب وإيران

عرفت " الثورة الإسلامية " في إيران في سنة 1979 نجاحا غير متوقع ، وزيادة على ذلك نجح الخميني في تكريس نظريته حول " ولاية الفقيه " كنموذج للحكم في إيران ما بعد الثورة. بل وعكس توقعات خصوم الخميني من الإيرانيين ومن غيرهم فقد كتب النجاح لأول دولة دينية في القرن العشرين بعد ثورة شعبية عارمة [10]، وخصوصا أن النخب المثقفة في إيران كانت تعتبر أن لا مكان لرجال الدين في العالم المعاصر، عكس ما كان يراه الخميني من أن الحرب على الإسلام أخذت صورا مختلفة يجمعها تأكيد على أن الإسلام دوره منحصر في الأخلاق والعبادات [11]، وكان من بين أهداف الخميني تصدير الثورة إلى خارج إيران [12]، الأمر الذي تلقفته الحركات الإسلامية في العالم العربي باستثناء الوهابية [13]، وكان عبد السلام ياسين مرشد جماعة العدل والإحسان بالمغرب الأكثر احتفاء بالثورة الإسلامية في إيران ، والأكثر دفاعا عن الخميني [14]، وهذا ما يفسر هجوم شيوخ الوهابية بالمغرب على الشيخ ياسين بالحدة نفسها التي رافقت هجومهم على الشيعة ، وذلك في إطار التسهيلات التي كانت تمنح لهم في أثناء إقامة دور القرآن.

وبعد ذلك النجاح الذي عرفته " الثورة الإسلامية " الإيرانية في الإطاحة بنظام الشاه سنة 1979 ، بدأت العلاقات الإيرانية المغربية تتدهور، حيث قام المغرب بعدة إجراءات تختزل موقفه العدائي للوضع الجديد[15]، فاستقبال المغرب للشاه سنة 1981، وتكفير فقهاء المغرب للخميني [16]، واتهام إيران بالوقوف وراء أحداث سنة 1984 المتزامنة مع عقد مؤتمر القمة الإسلامي بالدار البيضاء، إضافة إلى إعلان الدعم المغربي للعراق في حربه مع إيران ، وما ترتب على ذلك من دعم إيران لحق الصحراوين في تقرير مصيرهم. كلها عوامل كانت كافية لطبع العلاقات بين البلدين بالتوتر ثم القطيعة بسبب مخاوف الحسن الثاني من امتداد النموذج الثوري الإيراني إلى المغرب ، وخصوصا انه أصبح نموذجا عمليا ملهما للإسلاميين آنذاك [17].

وترافق كل ذلك مع موجة فكرية وسياسية إسلامية انتعشت في الثمانينات بالشرق الأوسط ، بحيث أعطاها ما يعرف بالجهاد الأفغاني دفعة قوية ، والذي جاء في سياق دولي وإقليمي مطبوع برغبة أمريكية في ردع الوجود السوفياتي في أفغانستان ، و رغبة الأنظمة في المنطقة في كبح جماح تيارات اليسار؛ لهذا كانت جميع الأطراف مضطرة للتسهيل لأنشطة الإسلاميين ودعمها أحيانا[18]، فجرى استعداء الإسلاميين على الشيعة وعلى اليسار في أن معا وهو الأمر الذي قد يفسر الربط الذي أقامه الحسن الثاني في خطاب شهير له سنة 1984 بين بيان لمنظمة إلى الأمام الماركسية وبين الدعم الإيراني !، سيما وانه في تلك الفترة كان الماركسيون الإيرانيون وأنصار الخميني ما يزالون حلفاء ثورة وليدة ، نظرا إلى حجم الضرر الذي لحق ماركسيي حزب تودة منذ محاولة الاغتيال التي تعرض لها الشاه في 4 فبراير 1949 ، فأعلن انفراده بالسلطة وشن حملة اعتقالات واسعة على كل المعارضين [19]، فقد كان نظام حكم الشاه في الظاهر حداثيا، لكنه كان قمعيا إلى حد كبير، مما جعل اللبراليين والشيوعيين في حالة عداء معه، أما الإسلاميون فكان عداؤهم له بسبب انتهاجه قمع الحريات ، وبسبب واجهته اللبرالية " الإباحية الغربية ".

لقد كانت العلاقات الدبلوماسية المغربية الإيرانية محتشمة في بداية الثمانينات ، و لم تتعد التعامل بمبعوثين شخصيين للملك وإقامة سفارة مغربية بطهران سرعان ما تم إغلاقها. لكن مع مجيء التسعينات ستعرف تلك العلاقات استئنافا طبيعيا كان من مبرراته السياق الدولي (نهاية الحرب الباردة) والإقليمي (نهاية الحرب العراقية الإيرانية) والداخل/ إيراني (تبلور تيار إصلاحي جديد في إيران يؤجل الخطاب الإيديولوجي الثوري ويركز على الأولويات التنموية الداخلية وتحسين العلاقة مع الجوار العربي وقد مثله كل من رفنسنجاني وخاتمي).

وبالنسبة إلى المغرب كان هناك سبب إضافي يبرر عودة الدفء إلى العلاقات يتمثل في توتر علاقات إيران مع الجزائر غداة شجبها إلغاء الجيش الجزائري لنتائج الانتخابات التي فاز فيها الإسلاميون سنة 1992، وبعد فترة سيقطع المغرب علاقاته أيضا مع الجزائر ويعمد إلى غلق الحدود بعد أحداث مراكش سنة 1994 التي اتهم الجزائر بالضلوع فيها، فقامت العلاقات الديبلوماسية بشكل جيد بين المغرب وإيران و لم تعد إلى جو القطيعة إلا مع سنة 2009، بحيث قاربت الزيارات الرسمية بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية ورؤساء المجالس التشريعية حوالي الثماني زيارات في الفترة الممتدة بين سنتي1997 و2000 [20] كما شملت حوالي خمسة عشر اتفاقية ومذكرات تفاهم في الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2007، وهي تهم قطاعات التجارة والنقل والخدمات والتعاون الثقافي [21].

فما هي أسباب القطيعة ؟ وهل هي سياسية أم مذهبية ؟ وكيف يمكن تقويم السياسة الخارجية للمغرب من خلال الموضوع الإيراني؟

ثانيا: القطيعة بين المغرب وإيران بين المذهبي والسياسي

كان مبرر قطع العلاقات من الجانب المغربي مشتملا الاحتجاج على التعامل غير المقبول والانتقائي مع القائم بالأعمال المغربي في طهران على خلفية موقف المغرب من المس بسيادة مملكة البحرين ، إضافة إلى رفض المغرب الأنشطة التي تقوم بها السلطات الإيرانية في المغرب والتي تستهدف الوحدة المذهبية للمغرب [22]، أما بالنسبة إلى إيران فاستغربت القرار وردت بالمثل لكن هناك الكثير من الملاحظات التي تثير القلق بشأن هذا الموضوع !، فهل للأمر صلة بغيرة المغرب على المس بسيادة دولة عربية ؟ أم له صلة بمس إيران بالوحدة المذهبية للمغرب ؟ وأي منها كان ذريعة قطع العلاقات ؟

- **خلاف مذهبي؟**

يعود الخلاف بين السنة والشيعة [23] إلى فترة الصراع على السلطة الذي نشب بين علي ومعاوية بعد مقتل عثمان بن عفان ، بحيث انقسم المسلمون إلى فرق عدة لكل منها رؤيتها الخاصة لطبيعة ذلك الصراع ، وتدريجيا بدأت معظم تلك الفرق تسبغ تفسيرا دينيا عقديا على اختياراتها في السياسة ، ثم أخذت تلك الفرق تتمايز عن بعضها في الفقه وأنماط السلوك والتفكير، وكل ذلك انتهى بصراعات هدامة لا تزال قائمة إلى اليوم. ومن بين الموضوعات التي قسمت تلك الفرق على طرفين موضوع ذات الله وصفاته الواردة في القرآن، فبعدما كان السلف [24] "يفوضون" معانيها إلى الله ويأخذونها كما هي "من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل "[25]، لكن بعد توسع رقعة الإسلام في أواخر القرن الثالث للهجرة وما بعدها ظهر مشكل لدى غير العرب في فهم المجازات اللغوية في اللغة العربية ، وأصبح خطر الوقوع في التجسيم في الذات والصفات يحدق بالعقيدة الإسلامية فأخذ قسم من فقهاء المسلمين يأخذون تلك الصفات على سبيل المجاز، ويقومون بصرف المعاني الظاهرة إلى معان أخرى ، كتفسير يد الله بالقدرة والاستواء بالتمكين وهكذا[26].

وترتب على ذلك كم كبير من فتاوى التكفير ملات صفحات كتب الفقه والعقيدة منذ تلك الفترة ، بحيث اتجه الفريق الذي تعصب لرؤية السلف رغم لا تاريخيتها إلى الحديث عن فساد عقائد كل من يقول بغير ما يقولون به[27]. وبخصوص الشيعة فيجري تكفيرهم لأنهم يجمعون بين التأويل في الذات والصفات كما هو شأن الأشاعرة ، وبين اخذ موضوع الإمامة بالعقيدة بحيث يعتبرونها أصلا من أصول الإيمان [28]، ويضيفون إلى ذلك ما يسميه شيوخ الوهابية بالبدع والضلالات التي يقتسمونها مع أهل التصوف .

المهم من كل هذا أن مؤسسة سنية عريقة كمؤسسة الأزهر تعتبر الشيعة الإمامة الاثني عشرية الجعفرية ، تعتبرها مذهبا من مذاهب المسلمين المعتبرة [29]، في حين تعتبر الوهابية وحدها أن عقيدة الأزهر التي هي نفسها

عقيدة المغاربة عقيدة فاسدة ، والتصوف بدع منكرة ، والشيعة روافض كفار بالمطلق ، دونما تفريق بين مللهم وطوائفهم ، ودونما التفريق بين إيران كدولة وبين المجتمع الإيراني كنسيج معقد من الولاءات الفكرية والدينية والسياسية ، فإذا كان الوضع هكذا، ولا يوجد خلاف جوهري في العقيدة والمذهب بين إيران وبين عقيدة المغاربة فلماذا ارجع بيان وزارة الخارجية المغربية سبب الخلاف إلى تهديد إيراني للوحدة المذهبية للمغرب ؟

بهذا الخصوص ينبغي الإشارة إلى أن هذا الأمر تم برضى المغرب منذ بداية التسعينيات بحيث وقع الطرفان سنة 1995 اتفاقية تبادل ثقافي لثلاث سنوات ، ثم محضر للتعاون الثقافي سنة 1998، علاوة على حضور علماء الدين الإيرانيين للدروس الحسنية على عهد الملكين ، فلا مبرر لاحتجاج المغرب على الأنشطة الثقافية الإيرانية سيما وأن هذا نشاط طبيعي تقوم به تمثيليات جميع الدول عبر العالم في البلدان المضيفة لها في إطار الدبلوماسية العامة. ناهيك بأن كل هذا جاء في سياق تبادل للزيارات الرسمية و علاقات على جميع المستويات ، فمثلا على الصعيد التجاري وصلت قيمة المبادلات إلى 8 مليون درهم سنة 2006.

فإذا كان التحجج بأي خطر يمس الوحدة المذهبية والعقدية فينبغي استشعاره من بعض أنشطة السعودية [30]، التي تنشر العقيدة الوهابية الأكثر خطرا على الأمن الروحي للمغاربة [31]، لكن المغرب يتساهل بين الفينة والأخرى مع تلك الأنشطة نظرا إلى الموقف الإيجابي للوهابية من طاعة أولي الأمر، زيادة على الدور الذي قامت به هذه الحركة في التصدي للمد اليساري ولمشروع جماعة العدل والإحسان. أما بخصوص موقف الشيعة الأمامية السائدة في إيران من إمارة المؤمنين فهو موقف إيجابي بحيث أنهم يجعلون الإمامة أصلا من أصول الإيمان وهي لعلي وأبنائه ، ودليل تقديسهم لأحفاد علي ابن عم النبي استقبال الإيرانيين للحسن الثاني أثناء زياراته لهم أيام حكم الشاه كما يروي عبد اللطيف الفيلالي وزير الخارجية الأسبق في مذكراته ، زيادة على أن تكفير فقهاء المغرب للخميني كان بسبب تأويله لمكانة الإمام وليس لموقف معين من إمارة المؤمنين بالمغرب .

- **خلاف سياسي؟**

بالنسبة للاحتجاج على المس بسيادة البحرين فإنه لم يسجل للمغرب أنه احتج على الأمر المماثل الذي تكرر كثيرا أيام الشاه وبخصوص البحرين نفسها، بل لم يحتج المغرب على بسط الشاه لسيطرته على جزر إماراتية سنة 1970 ، كما أن هذا ليس مبررا كافيا لقطع العلاقات سيما وان الدولة صاحبة الشأن لم تقم بمثل ما قام به المغرب علاوة على الدول الخليجية الأخرى ، عموما قطع العلاقات سلوك تلجأ إليه الدبلوماسية المغربية غالبا دون تبرير منطقي كما حدث مع إسبانيا سنة 2001 وسنة 2007، والسنغال وفنزويلا ومع سوريا مؤخرا، وغالبا مثل هذه السلوكيات تكون نتيجة أمزجة وأهواء صاحب القرار وردود أفعاله.

يظهر أن لا خلاف حقيقي بين المغرب وإيران، في حقيقة الأمر يتضح أن تلك التبريرات موروثة عن فترة الحسن الثاني الذي كان ذا شخصية قوية وكانت لديه رغبة في لعب دور محوري في قيادة الدول العربية والقيام بالوساطة في مجمل القضايا الشرق أوسطية ، وهو الموقع الذي كان مهددا من طرف جمال عبد الناصر كما أصبح مهددا من الخميني ، وإذا كان الأول غريما على الزعامة العربية فالثاني غريم على الزعامة الإسلامية. وقد كان الحسن الثاني يعتمد في إيجاد دور يليق به على الألق الذي يمنحه إياه موقع إمارة المؤمنين فاستشعر أن الهالة المحيطة بالخميني قد تسلبه هذا الموقع ، واتفق في هذا مع السعودية التي خشيت أن تجمع إيران بين بريق الثورة والإسلام وشرعية الدفاع عن فلسطين ولبنان [32]، سيما وأن إيران أظهرت توجهات معادية للولايات المتحدة و حلفائها.

وقد كان الحسن الثاني يريد أن يكون المغرب ركيزة أساسية للسياسات الغربية اتجاه المنطقة ، فإذا به يفاجأ بأن الشاه الذي كان يقاسمه التطلعات والدور يغادر السلطة، والجزائر تتوسط في قضايا الرهائن الأمريكان، والمؤشران اللذان يؤكدان هذا التفسير هما حجم حضور المغرب منذ نهاية الستينيات في القضايا الشائكة بالشرق الأوسط رغم بعده الجغرافي عنه، و اضطلاع الحسن الثاني بقيادة مبادرات عدة عربية ، وهو مخالف تماما لما بعد وفاته ، حيث سيتجه محمد السادس إلى تمتين العلاقات مع أوروبا وإهمال الدور العربي [33]، المؤشر الثاني مرتبط بطبيعة الدور الذي لعبه الحسن الثاني داخليا فقد وقف في وجه قيادات الحركة الوطنية الراغبين في إحقاق نظام برلماني وتحجيم موقع الملكية ، الأمر المناقض لتطلعاته في القيادة ولعب أدوار محورية في صياغة السياسات داخل المغرب وخارجه.

لكن لا مبرر منطقي لاستعادة هذا الصراع – بخلفياته ومبرراته التي يراد لها أن تكون مذهبية – إلا بصعود نجم حزب الله بعد أحداث تموز/يوليو 2006، وزيادة بريق إيران بعد دعمها الواضح لحماس في أثناء حرب غزة 2008، إذ ربما استند المغرب في تقييمه على وجهة النظر السعودية وتخوفاتها من التمدد الإيراني الذي تبرره رغبة إيران في لعب دور إقليمي يليق بحجمها، كما هو الشأن بالنسبة لتركيا ويسمح به انكماش عربي المسؤول عنه حتما هم العرب وعدم امتلاكهم لمشروع سيادة إقليمي موحد.

وبالتالي فقطع العلاقات المغربية الإيرانية كان السياق الذي يحكمه هو سياق زيادة الحصار على إيران ، وتحجيم دورها الإقليمي ، وتظهيرها كدولة ذات مشروع طائفي، يسعى إلى التمدد على حسابات جغرافيا الثقافة والأديان للدول العربية ، ولعل المغرب في هذا الإطار كان ينظر إلى العدد المتزايد من المغاربة المتشيعين الذين بلغوا 3000 فرد إضافة إلى أن المغرب ينظر بعين الريبة إلى علاقة السلطات الإيرانية بالمغاربة الشيعة في الخارج [34]، وبالتالي فالتخوف من تلك العقيدة التي لها أهميتها السياسية في هؤلاء كمجموعة بشرية [35]، ومن ثم قدرتهم التنظيمية التي تدفع المغرب إلى التوجس من نياتهم ومن نيات إيران من خلفهم ، الأمر الذي دفع إلى الحد من علاقة المغرب بإيران بشكل يثير الاستغراب [36].

ومن ناحية ثانية فإن هذا المشروع (صد التمدد الإيراني) مشروع سعودي ، بحيث تخشى المملكة من التحولات الداخلية التي يمكن أن تدفع إيران إليها إذا تمكنت من مسك خيوط الداخل في الدول العربية والسعودية على الخصوص. وبالتالي كان قرار المغرب تضامنا مع مخاوف السعودية بحكم العلاقات التي تجمع الملكيتين منذ أيام الدولة السعودية الأولى ، التي تم تأسيسها بواسطة التحالف بين حركة محمد ابن عبد الوهاب وعبد الله ابن سعود في أواسط القرن الثامن عشر في بلدة الدرعية في نجد[37]، وكان سلطان المغرب آنذاك المولى سليمان قد ألقى خطبة شهيرة يتماهى فيها مع مشروع محاربة البدع والضلالات الذي تبنته الدولة السعودية الأولى ، وذلك بعد أن بعث وفدا للتأكد من الأخبار التي كانت تروجها في الأقطار الإسلامية الدولة العثمانية حول معتقدات ابن سعود وابن عبد الوهاب ، وقد كان رد الملك السعودي على موفدي سلطان المغرب مرضيا له ما دفع إلى نسج خطبة مشهورة في الموضوع [38].

وقد استمرت العلاقات بين السعودية والمغرب في أثناء قيام الدولتين السعوديتين الثانية والثالثة ، وزاد من توطدها ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أفرزت تحالفا بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وأفرزت أيضا تبعية معظم الملكيات العربية للاستعمار الجديد/القديم. وذلك في مواجهة المد الشيوعي آنذاك، وبعده استمر التحالف في إطار تحصين مصالح الملكيتين من أي مخاطر محتملة ، ومن بينها الخطر الذي تشكله إيران على السعودية ، ولذلك فالوهابية ترسانة أسلحة مهمة تستخدمها السعودية من أجل محاصرة التمدد الشيعي الذي يعد حاملا وناتجا للبريق الذي شكلته إيران للشعوب المسلمة منذ " الثورة الإسلامية " ومرورا بالاشتباك الإيراني الأميركي ، وانتهاء بالنمذجة الإسلامية للتطور والتقدم التقني.

ثالثا: التحولات الراهنة وأفاق العلاقة بين المغرب وإيران

بدأ الصراع بجميع أوجهه بين إيران وبين الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة مباشرة بعد نجاح " الثورة الإيرانية " سنة 1979 ، وإقدام إيران على احتجاز رهائن أمريكيين في العام نفسه ، وهو ما خلق سوء فهم بين الطرفين منذ تلك الفترة نتج عنه لاحقا جدل صاخب وسط الولايات المتحدة فحواه إمكانية توجيه ضربات عسكرية أمريكية لإيران ، ووصل الأمر مداه مع وصول المحافظين الجدد إلى الحكم مع ولاية الرئيس بوش الابن [39]، ومنذ تلك الأثناء أصبح النقاش الطائفي أكثر صخبا، وكان جماهير أهل السنة لم يعرفوا أن الأغلبية الديمغرافية في إيران ينتمون إلى الشيعة إلا بعد نجاح الثورة ، فتم استدعاء كل كم الصراعات المطمورة في حفر التاريخ ، وإعادة نبشها من اجل إدانة الشيعة وشيطنتهم حصارا للمشروع الوطني والإقليمي الإيراني ، الذي كانت جل مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج والعالم العربي تراه مشروعا للتحرر الوطني بأسلوب جديد.

لكن هناك سياق أوسع واشمل بخصوص إثارة المشاعر الدينية ودفع الناس إلى الاصطفاف على أرضية الانتماء المذهبي والطائفي ، وقد بدأ هذا السياق من داخل الولايات المتحدة نفسها، بحيث ظهر اتجاه فكري قاده ليو شتروس

يرى أن الأزمة العامة للغرب هي أزمة في الفلسفة السياسية ، الأمر الذي بناه على محنة تعيشها الحداثة تتمثل في فقدانها لهدف معين ، وبالتالي سقوط اللبرالية في نزعة مادية مبتذلة ، وعلى الصعيد العملي كان شتروس يرى أن المشكلة تكمن في صعوبة الدفاع عن هذه القيم أمام الأخطار الداخلية والخارجية [40]، وقد وجد هذا الرأي صدى كبيرا في تلك الفترة وسيتبناه من سيعرفون فيما بعد بالمحافظين الجدد وخصوصا أنه جرى في الإعلام في تلك الفترة تجييش للرأي العام الغربي والأميركي على الخصوص إزاء الخطر الشيوعي ، في فترة كانت موجة الحريات الفردية في أعلى آمادها.

والفكرة نفسها جرى تطبيقها لأول مرة حينما وصل زبيغنيو بريجينسكي [41] لمنصب مستشار امن قومي على عهد الرئيس جيمي كارتر، بحيث كان يرى أن عقائدية الجيش الأحمر في أفغانستان لا يمكن مواجهتها إلا بالرهان على عقائدية المجاهدين ، واصل الفكرة عند بريجينسكي في مؤلف كتبه سنة 1970، يركز فيه على أن منطقة الشرق الأوسط مكونة طائفيا وعرقيا وينبغي إعادة فكها وتركيبها بما يتماشى مع مصالح الأمن القومي الأميركي [42]، وزاد من تكريس فكرة دور الدين في تغيير الخرائط كتابات كل من برنارد لويس وصامويل هنتنغتون ، زيادة على تأثير مناخ نهاية الحرب الباردة. بالتالي بقدر ما كانت الحاجة إلى ذلك الخطاب في صد الشيوعية ، كانت " الثورة الإسلامية " في إيران تعبيرا عن رفض الحداثة والديمقراطية الغربية [43]، وهو الأمر الذي رفضه ليو شتروس وغيره داخل الغرب نفسه ، على اعتبار أنه أتى بالكارثة.

إذن يمكن القول أن تصاعد الخطابات العدائية الدينية بين السنة والشيعة جاء في سياق جيوبوليتيكي ، استخدم الانتماء الهوياتي من اجل صد الشيوعية ، وكان من أثاره الجانبية تصاعد الأصوليات ، التي من نتائجها نجاح " ثورة إسلامية " في إيران ، سهل هذا المناخ أيضا استنبات خطاب عدائي لها من الإرث الوهابي المعادي للشيعة وعقائدهم والعقائد التي تقترب منهم ، فحفلت المكتبات العربية باستنكار الأضرحة والمقامات والطرق الصوفية، واستهجان عقائد الأشاعرة والشيعة وغيرهم ، زاد من ذلك ظهور الفضائيات ووسائط الاتصال. وبعد الحرب الأميركية على العراق وصل الاحتقان المذهبي إلى أوجه ، واصبح بالإمكان رصد الظواهر النافرة من كلا الجانبين شيعة وسنة ، الأمر الذي اثر على وضع العراق ومستقبله.

بقدر ما كانت تلك السياقات والظروف توفر مناخا يبرر القطيعة بين المغرب وإيران، إلا انه يلاحظ أن هناك علاقات جانبية بين البلدين لا تزال موجودة رغم القطيعة ، بحيث يلتقي المسؤولون المغاربة مع الإيرانيين في مناسبات مختلفة وفي أماكن مختلفة ، إلا أن العلاقات لا يمكن أن تتحسن راهنا بسبب ارتدادات الأزمة السورية والصخب المحيط بالملف النووي الإيراني. لكن لوحظ انه منذ اتفاق الخطوة الأولى المبرم بين إيران والغرب عاد المسؤولون الإيرانيون والخليجيون إلى تبادل الزيارات بالرغم من عدم انسجام مواقف دول الخليج من الاتفاق ، وبما أن المغرب يسترشد غالبا في الموضوع الإيراني بالمواقف الخليجية نظرا إلى العلاقة التي تربطه بها، فمن الممكن أن يعود الدفء إلى العلاقات المغربية الإيرانية سيما وأن المغرب لم يكن يوما ضد حق إيران في امتلاك مشروع نووي سلمي ، فقط الأمر سيحتاج بعض الوقت لتجاوز التعقيدات البروتوكولية ، و تسوية الأزمات الإقليمية.

لقد أدى وصول المحافظين الجدد إلى رئاسة الولايات المتحدة ، وتطبيقهم لمشروع القرن الأميركي الجديد[44]، إلى تكبد الولايات المتحدة خسائر ضخمة وحدوث تحولات مهمة داخل الرأي العام الأميركي مثلتها اتجاهات استهجان الحرب ، والتي أفرزت توجهات فكرية مؤثرة في السياسة الخارجية الأميركية مثل صدور تقرير " مجموعة دراسة العراق "[45]، وقد كانت النقطة المحورية في هذا التقرير تتعلق بالربط بين الوضع المتدهور في العراق وبين ضرورة إشراك دول جوار العراق في الحل ، وإقرار تسوية للقضية الفلسطينية. وهي الفكرة التي رفضها الحلف الذي تشكل من اللوبي المؤيد لإسرائيل والمحافظين الجدد[46] وبالمقابل ظهر إلى العلن مشروع فريدريك كيغان الذي يرفض فتح حوار مع دول جوار العراق ، ويطرح إمكانية توسيع الوجود العسكري الأميركي في العراق [47].

لكن التحولات الموضوعية التي تمثلت في نتائج حرب 2006 بلبنان ، ووصول أوباما إلى الرئاسة في الولايات المتحدة بما يعني فشل مشروع القرن الأميركي الجديد. وترافق تلك التحولات مع تنامي الاتجاهات الفكرية الداعية إلى تحسين العلاقات الأميركية الشرق أوسطية [48]، وقد كان صدور تقرير غولديستون[49]، الذي يفصل في انتهاكات حقوق الإنسان في غزة على يد إسرائيل. سببا دفع هيلاري كلينتون سنة 2010 إلى الربط بين مضمونه و بين الأزمة الموضوعية التي تجعل مستقبل إسرائيل على المحك ، ومن ثمة ضرورة التسوية ، وهو ما سيرفضه اليمين المتطرف في إسرائيل [50]، زيادة على ما تضمنه تقرير الأمن القومي الأميركي لسنة 2010[51].

فالنظام العالمي لما بعد الحرب الباردة لم يعد يقوى على وجود بؤر توتر عناوينها إيران والعراق وسوريا وفلسطين وما يرتبط بها من مؤثرات ومتأثرات. لذلك ترى إدارة أوباما أن تسوية الملف الإيراني مدخل أساسي لتسوية باقي الملفات ، ولذلك كله لا بد من السماح بولادة غير عسيرة لنظام عالمي جديد عنوانه سيادة قواعد القانون الدولي وحلحلة الملفات العالقة وبناء نظام علاقات دولية تعاونية ، تجنب البشرية ويلات حروب مدمرة ومحتملة في ظل استمرار تعنت كل الأطراف. لذلك تعتبر التجاذبات التي ظهرت في مراكز القرار العالمي حول أحداث ما يعرف ب"الربيع العربي " محاولة أخيرة لتغيير تلك المعادلات ، لكن بات واضحا أن المنطقة تتجه صوب تسوية تجعل من إيران فاعلا إقليميا محوريا، فالتفاهمات معقودة على أسيا[52] بعد الانسحاب الأميركي منها. ولذلك يمكن أن تنضج التسوية الأميركية الإيرانية بعد حدوث تلك التفاهمات ، وتنتهي القطيعة بين المغرب وإيران حلما يتموضع الخليج في التحولات الإقليمية والدولية الجديدة .

خاتمة

التحولات التي يفرضها منطق التاريخ تذهب بكلا البلدين صوب مسارات محتومة. إيران تعيش على إيقاع التفاعلات بين التقليدي والحديث ، والتحولات في قواعد السلوك الاجتماعي واتجاهات الرأي العام سائرة قدما هي الأخرى داخل إيران ، وهي كلها أمور ذات تأثير في نسق الحكم وصنع السياسة بمختلف مظاهرها ومستوياتها. أما المغرب فهو الأخر يأخذ موقعه ضمن التحولات التي يعرفها المحيط الإقليمي والدولي ، ويعيش صراعا بين الفساد الإداري والمالي وبين القوى الاجتماعية وتعبيراتها السياسية والنقابية.

ومن ناحية ثانية ، فكل من إيران والمغرب يتجهان صوب التخفيف من الهالة المحيطة بولاية الفقيه وإمارة المؤمنين ، لاشك في أن التحولات العميقة تلك ستؤثر على هاتين الركيزتين. ومعهما ستضعف مركزة القرار الاستراتيجي في يد قمة الهرم ، فالتحول صوب نظم برلمانية مكتملة أو نظم رئاسية مكتملة في المغرب وإيران هو الكفيل بأن يجعل قرار دولة من حجم المغرب مستقلا وعقلانيا اتجاه دولة من حجم إيران. ومهما كانت الجغرافيا تشكل عائقا، إلا أن إيران تعني الكثير لبلد كالمغرب بالنظر إلى أهمية حلفها الإقليمي والدولي ، وبالنظر إلى ما تؤشر عليه الإحداث في المستقبل ، فإيران وحلفاؤها سيساهمون بشكل محوري في صياغة عالم القرن الحادي والعشرين.

إن السياسة الخارجية شأنها شأن السياسة الداخلية وظيفتها تأمين المصالح التي نتجت من التعقيدات التي تفرضها تلك المصالح. وتتميز تلك السياسة بما يضفيه عليها أفق وفكر وخلفية أصحاب تلك المصالح. وبالتالي فالسياسة الخارجية المغربية ديان تحجج المغاربة بالعائق المذهبي ضمنها، إن كان ذلك صحيحا، فإنه ليس مهما بقدر ما مصالح المغرب مهمة ، والحديث عن مصالح المغرب هو حديث عن مصالح النخب الاقتصادية المتنفذة ، وهذه في الغالب غير منظمة على نحو يجعلها تستفيد من البحث الأكاديمي في السياسة الخارجية ، من أجل بلورة تصورات تخدم مصالحها خارج المغرب من خلال دعم توجهات بعينها في السياسة الخارجية المغربية. فالمشكل يكمن أولا في تمركز الثروة في يد النخبة الملكية ، ثم في بعد النخب المنافسة عن بؤرة صنع القرار، وربما الديبلوماسية الاقتصادية تبقى هي المدخل الأنسب لذلك ، لكن تأثيرها اقل أهمية إن لم تندرج ضمن توجهات كبرى تساهم هي في صياغتها. أما مصلحة الفرد البسيط فتأتي في سياق كل ذلك أو لا تأتي. ما توصلنا إليه بخصوص سمات السياسة الخارجية نحو إيران ، قد يكون دقيقا إلى حد ما، لكن السؤال المطروح هو: هل تصلح هذه الخلاصة لتعميمها على السياسة الخارجية المغربية اتجاه باقي مناطق العالم ؟ ربما هذا موضوع دراسة أخرى.

هوامش

1. وهي إما أطروحات نوقشت في كليات الحقوق بالمغرب وهي قليلة جدا، أو محاضرات وكتب لباحثين وأساتذة تعليم عال بالمغرب ، أو كتابات أجانب ، أو مقالات ، تضاف إليها السير الذاتية القليلة جدا في هذا الباب التي كتبها خبراء في السياسة الخارجية المغربية أمثال عبد اللطيف الفيلالي أو عبد الهادي بوطالب.
2. يتعلق الآمر بالفصل 19 من دستور سنة 1996 ، والفصلين 41 و42 من دستور سنة 2011.
3. وهي حركة انطلقت في العشرين من شباط/فبراير من سنة 2011، في سياق أحداث الاحتجاج التي عرفت باسم الربيع العربي ، وكان من بين أهم مطالبها الفصل بين السلطة والثروة ، ومحاسبة من يملك السلطة.
4. رغم إقرار دستور جديد سنة 2011 إلا أن الملك احتفظ بالموقع نفسه على صعيد صنع السياسة الخارجية ، يراجع : الحسن بوقنطار، السياسة الخارجية 2000 – 2013، سلسلة مواضيع الساعة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، عدد 86، سنة 2014، ص ،36
5. ننطلق من الفرضية القائلة بان السياسة الخارجية لأي بلد ترتبط بشكل جدلي مع السياسة الداخلية، وبخصوص التجربة المغربية فللمزيد من الاطلاع يراجع:

   Abderrahim elmaslouhi, politique intérieure et politique extérieure au maroc : essai d'identification de la dynamique interférentielle dans le champ politico-diplomatique marocain, doctorat en droit, fsjes rabat, 2000.
6. هذا ما يتفق عليه معظم الباحثين والمهتمين والمثقفين بالمغرب ، نستشهد بمقابلة أجراها الباحث الأستاذ محمد الطوزي بتاريخ 2014/07/01 بالرباط.
7. محمود خلف، علم العلاقات الدولية ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، 1987، ص ، 61
8. عادل مساوي ، علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية ، أطروحة نيل الدكتوراه في القانون العام ،جامعة محمد الخامس اكدال/الرباط 2003 ، ص5.
9. David Easton, an approach to do analysis of political systems, world politics, vol 9, no 3, apr 1957, Page 384.
10. أروند إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة ، ترجمة مجدي صبحي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، عدد 409 ، فبراير 2014 ، ص 230 _ 231 .
11. روح الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، دون ناشر ولا تاريخ نشر، ص 7 وما بعدها.
12. فقد اعتبر أنها "نهضة إسلامية ومن الطبيعي أن يتفاعل معها جميع مسلمي العالم "، يراجع : تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني ، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني ، طهران ، دون تاريخ نشر ولا رقم الطبعة ، ص 10.
13. الوهابية ليست مذهبا إسلاميا بالمعنى الدقيق للكلمة ، وهي تسمية لا يرضى عنها من تطلق عليهم. لكن هي تطلق عادة على أتباع تأويلات محمد ابن عبد الوهاب الشيخ الحنبلي المتشدد الذي عاش في نجد في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. وآراؤه الفقهية والعقدية لم تكن محل اتفاق حتى بين فقهاء

الحنابلة ممن عاصروه ، كما هي مختلف عليها داخل السعودية وخارجها اليوم داخل من ينتسبون إليها. أما بخصوص تعاطي الحكم في المملكة مع من يمثلونها من شيوخ فهو تعاط انتقائي ، بحيث لا تتورع السلطات عن الاعتناء بمن يرضيها والتنكيل بمن يخالفها. للمزيد بهذا الخصوص يراجع : توماس هيغهامر، الجهاد في السعودية ، ترجمة أمين الأيوبي ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ، الطبعة الأولى، 2013

14. هناك العديد من الشواهد في كتبه التي كتبها منذ المنهاج النبوي تربية وتنظيما وزحفا سنة 1982 وما بعده ، وقد جاء ذلك في سياق الاصطدام الذي حصل بينه وبينه الحسن الثاني على اثر الرسالة المفتوحة التي بعث إليه سنة 1974 والمعنونة بالإسلام أو الطوفان. يراجع على سبيل المثال ، عبد السلام ياسين ، المنهاج النبوي تربية وتنظيما وزحفا، الطبعة الثانية 1989 ، ص 395، حيث يقيم ربطا بين الحرب على الخميني وحرب الوهابية القائمة على نبش تراث الماضي المتعلق بالشيعة ، والسبب أن الوهابية كانت تهاجمهما معا فكان دفاعه عن الخميني دفاعا عن نفسه بالدرجة الأولى.

15. والذي لم يكن الوحيد و لم يكن تلقائيا كما سنبين.

16. كان ذلك في خطاب شهير للحسن الثاني أعلن فيه بأن الخميني جرى تكفيره بفتوى من العلماء المغاربة ، وذلك كان بناء على قوله : " من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل " يراجع : روح الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

17. الإخوان المسلمون والحركات القريبة منهم.

18. حصل تحالف ضمني بين جهات عدة في هذا الصدد بدءا بمستشار الأمن القومي بريجينسكي حينها وانتهاء بشيوخ الوهابية وبمنظري الإخوان المسلمين مرورا بالأنظمة الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة ، "فصارت القضية أن أفغانستان ارض إسلامية احتلتها الشيوعية الكافرة "، يراجع على سبيل المثال ، محمد قطب، الجهاد الأفغاني ، المكتبة السلفية ، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ، 1992، ص 55.

19. آمال السبكي ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، – الكويت ، العدد 250، تشرين /أكتوبر 1999 ، ص 168 وما بعدها.

20. حسب أرشيف وزارة الخارجية المغربية.

21. حسب أرشيف الجريدة الرسمية للسنوات المذكورة .

22. هذا هو مضمون بيان وزارة الخارجية المغربية في تاريخ 6 آذار/مارس 2009، وحسب تصريحات وزير الخارجية المغربي آنذاك الطيب الفاسي الفهري للإعلام ، وحسب ما نشر في الصحافة المغربية والعربية بخصوص الموضوع .

23. هناك مواقف متضاربة على مر العصور بخصوص الشيعة والعلاقة بينهم وبين السنة وبينهم وبين الإسلام ، بحيث لا يتفق كل شيوخ الوهابية على تكفيرهم، ولا يتفق كل شيوخ الأزهر أيضا على ذلك، وإنما يلحظ الباحث أن فكرة تكفير الشيعة تخترق كل المؤسسات والطوائف والاتجاهات وتندرج من المواقف الأخرى

داخلها من الشيعة ، للاطلاع على عرض بخصوص تلك المواقف ، يراجع : علي حازم وعبد الله الحلاق ، السنة والشيعة مسلمون ، نشر اتصالات سبو، مراكش ، الطبعة الثانية، 2013.

24. يقصد بهم القرون الثلاثة الأولى للإسلام ، أي الصحابة والتابعون وتابعو التابعين.

25. تم توارث هذه الرؤية منذ السلف بشكل حرفي إلى محمد ابن عبد الوهاب مرورا بابن الزاغوني وابن تيمية وابن القيم ، وهذا النموذج مأخوذ من: احمد ابن عبد الحليم ابن تيمية ، العقيدة الواسطية ، تحقيق علوي بن عبد القادر السقاف ، مؤسسة الدرر السنية للنشر، السعودية ، الطبعة الأولى 1433 هجرية، ص 91.

26. في حقيقة الأمر هناك الكثير من التفاصيل في هذا الباب والتي لا يتسع المجال لسردها، لكن يمكن الاطلاع على تلك التفاصيل في عدد كبير من الكتب التي تتناول الموضوع ، والتي يساهم شيوخ الوهابية في إغنائها من وجهة نظرهم طبعا، لكن لا يضير الباحث الرجوع إليها لتقصي وجهات نظرهم بالرغم من لا تاريخيتها.

27. يمكن ملاحظة ذلك بسهولة ماثلا إلى اليوم في المنشورات والكتيبات الخاصة بالعقيدة التي تملأ مطابع وخزانات السعودية ، والتي يصدرها شيوخ الوهابية المنافحين عن التفويض والمناهضين للتأويل، فتحفل منشوراتهم بتتفيه العقائد الأخرى من الأشاعرة إلى الشيعة ، مثلا يراجع : عبد الله ابن باز، العقيدة الصحيحة وما يضادها، منشورات الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض ، الطبعة السادسة ،2007.

28. بهذا الخصوص فأهل السنة غير متفقين على تكفيرهم ، بحيث لا يضيرهم أن يحسموا مسألة الإمامة بالعقيدة كما لا يضير أهل السنة أن يحسموها بالفقه ، يراجع : محمد سليم العوا، العلاقة بين السنة والشيعة ، سلسلة كتاب الجيب ، العدد 52، منشورات الزمن ، 2006، ص 56.

29. صرح مفتي مصر علي جمعة بأن لا خلاف بين الشيعة والسنة ، موقع العربية .نت بتاريخ 2009/3/2. ويمكن استسقاء الكثير عن هذا الموضوع بالرجوع إلى آراء شيوخ الأزهر من محمود شلتوت إلى احمد الطيب فاغلب شيوخ الأزهر وفقهاؤه لا يكفرون الشيعة ، هناك استثناءات تخص بعض الشيوخ الذين تبنوا الفهم الوهابي للعقيدة الإسلامية وبالتالي توزيع التكفير على كل من سواهم ، أو اعتبار عقائدهم فاسدة في أحسن الأحوال .

30. السعودية تتعامل مع الوهابية كأداة لمحاصرة المد الشيعي ، ولذلك نلمس شرخا بائنا بين معتقدات ومواقف شيوخ الوهابية وبين أسلوب عيش الآمراء والآميرات في المملكة العربية السعودية ، وبين شكل الإعلام وغيره وهي أمور لا ترضي حتما أتباع الوهابية ، لكن يجري ضبطهم بمنطق عدم الخروج على ولاة الأمر.

31. فقهاء المغاربة الرسميون والذين هم خريجو مؤسسات التعليم الديني العتيق بالمغرب ، لا يعتبرون الشيعة من غير المسلمين ي سياق التأصيل للتعامل الشرعي مع غير المسلمين ، مثلا يراجع كتاب مصطفى بنحمزة رئيس المجلس العلمي لمدينة وجدة ، التأصيل الشرعي للتعامل مع غير المسلمين، مجلة المجلس ، منشورات المجلس العلمي الأعلى، الطبعة الأولى، ، 2010

32. بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 انطلقت مقاومة شعبية دعمتها إيران بالمال والسلاح ، وتشكل بعدها ما بات يعرف بمحور المقاومة من إيران إلى لبنان مرورا بسوريا، زيادة على الدعم الإيراني لفصائل المقاومة في فلسطين وأهمها دعم حماس .
33. تجدر الإشارة إلى أن محمد السادس حينما كان وليا للعهد أنجز أطروحته في الدكتوراه حول: " التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة واتحاد المغرب العربي "، بجامعة نيس صوفيا انتيلوليس، وقد كان ذلك سنة 1993 تزامنا مع تقديم المغرب لطلبه لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي. نقلا عن جريدة المساء، بتاريخ 2012/4/9.
34. www.swissinfo.ch/ara/detail/content.htmlcid=7266638
35. عبد الله النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، آفاق للتوزيع والنشر، الكويت، الطبعة الأولى، 2012، ص 15.
36. جميع البلدان التي تخشى من التشيع تستحضر حراك الشيعة في بلدان خليجية كاليمن والسعودية والبحرين ، فالسعودية مثلا تجد نفسها أمام حراك شعبي شيعي في الشرق ، والعامل العقدي حاضر فيه ومحرك له بشكل كبير، بحيث يمتعض الشيعة كثيرا من التفكير الذي يلحقهم والذي يتم تدريسه للتلاميذ في مقررات السنوات الدراسية ، وقد اظهر فيلم وثائقي أنجزته قناة BBC البريطانية لأول مرة طبيعة وأسباب حراك الشيعة في منطقتي القطيف والعوامية شرقي السعودية.
37. فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة ، نشر دار الفارابي، بيروت ، طبعة 2011، ص 100 وما بعدها.
38. خطبة المولى سلميان ، الانتصار للسنة ومحاربة بدع الطوائف الضالة ، تقديم محمد تقي الدين الهلالي ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2011، ص 19 وما بعدها.
39. راي تاكيه ، إيران الخفية ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، الطبعة الأولى 2007، ص 15 - 16.
40. ناتان تاركوف وتوماس بانجل ، ليوشتراوس وتاريخ الفلسفة السياسية ، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية ، تحرير ليو شتروس وجوزيف كروبسي، الجزء الثاني ، ترجمة محمود سيد أحمد، المشروع القومي للترجمة ، الطبعة الأولى 2005، ص 613 - 614.
41. لا يوجد تأكيد حول مدى قناعته بمشروع ليو شتروس الفكري ، لكن المهم انه كان يرى الدين مدخلا للحرب على الشيوعية.
42. Zbigniew Brzezinski: America's Role in the Technetronic Era, The Vi-king Press / New York, 1970
43. روجي غارودي، أصول الأصوليات ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، كانون التاني/يناير 1996 ، ص 36 - 37.
44. يشار إليه اختصارا ب pnac ، وهو مشروع كان محوره تثبيت الهيمنة الأميركية على النظام الدولي، وترافق مع ذروة الصعود الأميركي بعد مرور العشرية الأولى على سقوط نظام الثنائية القطبية ، يراجع التقرير الصادر عن مركز التفكير الذي أنشأه المحافظون الجدد:

A Report of The Project for the New American Century September 2000

45. يشار إليها في الإعلام ب: " تقرير بيكر – هاملتون "، نسبة إلى كل من الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب لي هاملتون ووزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، للاطلاع على التقرير كاملا:

James A. Baker, III, and Lee H. Hamilton, Co-Chairs, T h e I r a q Study Group Report, Vintage Books A Division of Random House, Inc. New York, 2006.

46. على سبيل المثال يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الأسلوب الذي تناول به معهد واشنطن الموالي لإسرائيل اتفاق الخطوة الأولى بين إيران والولايات المتحدة ، وتشبيه الربط بين الصراع السوري والملف النووي الإيراني بالربط بين القضايا في تقرير بيكر هاملتون ، يراجع : ديفيد شينكر وويكلي ستاندرد، ربط الصراع السوري بالاتفاق النووي الإيراني ، معهد واشنطن ، 13 كانون الأول/ديسمبر 2013.

47. فريديريك كيغان ، اختيار النصر: خطة للنجاح في العراق ، معهد المشروع الأميركي، ترجمة علي الحارس ، شبكة مستقبل العراق ، سلسلة ترجمات ، 5 كانون الثاني/يناير 2007.

48. نقدم نماذجا لتلك الاتجاهات ، وهي كالتالي : ريتشارد هاس وراي تاكيه وجون ميرشايمر وستيفن والت إضافة إلى الزوجين هيلاري مان ليفيريت وفلنت ليفيريت، وغيرهم كثير من ذوي التأثير على الرأي العام الأميركي ، وقد سمح السياق المذكور بتظهير تلك الأصوات في الإعلام كتعبير عن ضرورة الانكفاء أمام التحولات الجديدة .

49. تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشان النزاع في غزة، حالة حقوق الإنسان في فلسطين في الأراضي العربية المحتلة الأخرى، منشورات الجمعية العمومية ، 23 ايلول/سبتمبر 2009.

50. يراجع خطاب هيلاري كلينتون أمام الايباك سنة 2010، على الموقع الإلكتروني للمنظمة.

51. ركز التقرير على أن الولايات المتحدة الأميركية ينبغي عليها الانسحاب من المشاكل المرتبطة بتحولات النظام الدولي الراهن ، وهو ما يمكن أن نعتبره تكرشما لكل تلك الوثائق المشار إليها، يراجع نص التقرير:

NATIONAL SECURITY STRATEGY, May.2010

52. كتبت هيلاري كلينتون مقالا بخصوص منطقة الباسيفيك مستفيضة في الحديث عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، وهو ما يستدعي حسب وجهة نظرها تأسيس حلف للباسيفيك كما تم تأسيس حلف الناتو بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد كان هذا الطرح مغايرا للتناول الاستراتيجي الأميركي الذي دأب عليه مفكرون وخبراء أمثال بريجينسكي من خلال التأكيد على أن مصالح الأمن القومي الأميركي ترتبط بمنطقة أوراسيا، يراجع مقال هيلاري كلينتون:

. Hillary Clinton, America' s Pacific Century, foreign policy, November 2011